وذلك ليصح قولهم اذا جعلت البا للاستعانة فلا تنافي بين الحديثين والا فالاستعانة
اللفظية حال البدء الحقيقي لا يمكن ثبوتها لشيئين ان قلت الحديث يقتضي ان المراد
التلفظ عند الابتداء الاثري على رواية ببسم الله بباءين ورواية بالحمد لله بالرفع
ويدل لذلك اسلوب القران والعمل قلت جرى الشرع الشريف على عادته الحسنة
من جعل شيء ظاهر يدل على الباطن فالاستعانتان معا يحصلان في الابتداء وان ترتب
دالهما بحسب الامكان فليتامل اه وقوله قلت جرى الشرع الخ اي فغرضه
الاستعانة في الابتداء استعانة قلبية بان يقصد الى كل من البسملة والحمدلة
وينوي اليمن منهما وانما اتى بما يدل على الامر القلبي اشارة الى انه ينبغي ان يؤتى
بذلك اللفظ الدال على الامر القلبي فيؤتى به قبل مرتبا حسب الامكان هذا غاية
ما يمكن في توجيه عبارته ثم على جعل البا للاستعانة يلزم ان لا يكون شيء من الحمدلة
والبسملة جزءا من الشيء المبدو اذ لا يجوز الاستعانة في الشيء بجزئه اذ لا يكون
جزء الشيء الة له ويمكن ان يلتزم ذلك ومن ادعى الجزئية فعليه البيان ثم انه
يوجد في بعض النسخ لعدم تخلل ثالث بين الابتدائين وذكرهما فقيل العطف للتفسير
وهو المتعين وقيل انه يقرأ بصيغة الفعل الماضي اي ذكر بعضهم الابتدائين اي
عرفهما وفيه انه لم يذكر ذلك كما يعلم بمراجعته اللهم الا ان يكون في غير قوله احمد ثم
ينبغي ان نتكلم ما يتعلق بدفع التعارض على جعل البا للملابسة ليتم لك الاحاطة بما
يتعلق بالمقام فاعلم اولا ان با الملابسة كما سياتي عن المحقق جلال الدين السيوطي
نقلا عن الاصحاب نوعان احدهما البا التي لايصال الفعل الى مفعوله لا بها نحو مررت
بزيد والاخر البا التي تدخل على المفعول المنتصب بفعله اذا كانت تفيد مباشرة الفاعل
للمفعول اي عرفا نحو امسكت بزيد ولا يخفى ان ما هنا ليس من النوع الثاني فبقي
الاول ولا يخفى عليك انه اذا جعلت البا في الحديثين عليه يندفع التعارض وذلك
ان معنى قولك بدات الشيء بالشيء على ان البا للملابسة لا بمجرد التعدية بمعنى
جعلته مبدأه وجزأه الاول الصقت ابتداء الشيء بالشيء ثم كون الشيء الثاني

جزءا

٢٧

جزءا اول او ليس جزءا اول شيء اخر والواقع انه يجوز ويجوز واذا لم يكن جزءا
اول يجوز ان لا يكون جزءا اصلا وان يكون جزءا ثانيا او ثالثا بل المدار على قربه
من الجزء الاول ان لم يكن هو الجزء الاول ولا مقارنا له سواء كان سابقا او لاحقا
ويكفي انه لما كان بدوك الشيء ملتصقا بالجزء الاول والغير قريب منه او بالمقارن
له كان كانه ملتصق بذلك الغير على حد قولك مررت بزيد فان الصاقك
المرور فيه بما هو قريب من زيد كالصاق بزيد غاية الامر انه قرب مكان
وذاك قرب زمان محلى ان التراكيب اللفظية امكنة اعتبارية وليس الغرض مما
ذكر القياس كما لا يخفى فاذا حمل البدء في الحديثين على البدء الحقيقي وجعلت
البا للملابسة لم يات تعارض اذ الصاق البدء بالبسملة لا ينافي الصاقه
بالحمدلة سواء كان المشروع فيه من جنس اللفظ اولا وسواء على الاول جعل كل
منهما جزءا او جعل احدهما جزءا دون الاخر او لم يجعل شيء منهما جزءا هذا كله
واضح ولا يخفى ان البا على هذا متعلقة بالفعل فان جعلت متعلقة بمحذوف من
مادة التلبس حالا من البادي او المبدو فهي للملابسة ايضا والمعنى لا يقع فيه البدء
الحقيقي للفعل حال كون البادي او المبدو ملتبسا بالبسملة اي ملصقا تلبسه بالبسملة
على الاسناد المجازي بالنسبة للمبدو او حال كون البادي او المبدو ملتبسا بالحمدلة
اي ملصقا تلبسه بالحمدلة الخ ولا تعارض ح كما لا يخفى ولنعرض لك ابعد الصور من
الصحة بحسب ما يتوهم ونبين لك الحال فيها لتتضح لك الحقيقة فنقول لو كان المشروع
فيه من جنس اللفظ ولم تجعل شيئا من البسملة والحمدلة جزءا منه واتيت بالبسملة
والحمدلة قبل اوله صدق ان البدء الحقيقي للفعل حال كون البادي او المبدو
ملتبسا بالبسملة والحمدلة اي ملصقا تلبسه بهما لان تلبسك بالفعل المشروع
فيه لما كان ملصقا بما قرب منهما وهو اوله كان كانه ملصق بهما فالالصاق
باول الفعل القريب منهما الصاق بهما على حد قولك مررت بزيد فاتضح مع
كونك لم تجعل شيئا منهما جزءا من الفعل متلبسا بهما في اوله وقس على ذلك وعلى

Copyright © King Saud University